جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـــدد العاشر

لسنة 2020

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكِّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

اثر الانقسام السياسي في ليبيا على الهجرة غير الشرعية 2013-2020م

*** د. جمال صالح عبدالنبي، ** أ. حميده صالح بوحقيفه، *** أ. عبدالله يوسف محمد**

(* كلية الاقتصاد - جامعة اجدابيا. ** كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار - البيضاء.
*** المعهد الوطني للإدارة - قسم الإدارة - بنغازي - ليبيا)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في اثر الانقسام في ليبيا على الهجرة غير الشرعية وأسباب الانقسام السياسي الذي أدى بدورة إلى انقسام المؤسسات في الدولة ومن بينهن جهاز الهجرة غير الشرعية الذي انقسم إلى جهازين واحد في الغرب والآخر في الشرق وغياب الاتصال بنهم مما أدى إلى غياب الإحصائيات الصحة على أعداد المهاجرين سواء الداخلين إلى ليبيا أو الخارجين منها إلى أوروبا، وكذلك وجود بعض المخازن البشرية في اغلب المدن الليبية الخارجة عن سلطة الدولة وعدم إمكانية الأجهزة الأمنية التعامل مع من يسيطر على هذه المخازن والتي ينتهك فيها كرامة الإنسان ... كما ندرس في هذا البحث التحول في ليبيا من دولة عبور إلى دولة مصدرة بعد عام 2014م حيث بداء الشباب الليبي في الهجرة نظر لسوء الأحوال المعيشية الصعبة التي يعانيها الشباب الليبي.

Abstract.

This study aims to investigate the impact of the division in Libya on illegal immigration and the reasons for the political division that in turn led to the division of institutions in the country, among them the illegal immigration system, which was divided into two agencies, one in the West and the other in the East, and the absence of insatiable contact, which led to the absence of health statistics The number of immigrants, whether entering Libya or leaving it to Europe, as well as the presence of some human warehouses in most Libyan cities outside the authority of the state and the inability of the security services to deal with those who control these stores and in which the dignity of the human being is violated .. As we study in this research Transition in Libya from a transit country to an exporting country after 2014, when the Libyan youth began to migrate due to the poor and difficult living conditions experienced by the Libyan youth.

ـ التمهيد:

تُعد الهجرة بشكل عام ظاهرة اجتماعية قديمة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، حيث تشكل جزءاً من تاريخ البشرية وترتبط بمجموعة من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

والهجرة هي عملية الانتقال من دولة إلى أخرى، ولكن مع تزايد الهجرات وخاصة الهجرات من أفريقيا إلى أوروبا مع بدايات القرن الماضي، أدى ذلك بالدول الأوروبية إلى تضيق إمكانية دخول المهاجرين إليها.

والذي أدى إلى ظهور الهجرة بطريقة غير شرعية، أي مخالفة للقوانين التي تنظم الدخول والإقامة للأجانب وخروجهم، أو دخول البلاد خلسة عن طريق التسلل عبر الحدود البرية والبحرية.

وأصبحت الهجرة الغير شرعية من أهم القضايا التي ترهق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، كما ترهق الدول المصدرة والعبور والمقصودة مما أثر في العديد منها، حيث زيادة معدلات الجريمة المنظمة والأمراض الوبائية، كما تعد تهديداً للحياة السياسية والنسيج الاجتماعي، إذ تعد ليبيا من بين هذه الدول التي تعاني تداعيات الهجرة الغير شرعية منذ عام 2011م، فهي مقصد أغلب المهاجرين من أفريقيا؛ لكونها البوابة الرئيسية لهم على أوروبا لما تتمتع به من مزايا في موقعها الجغرافي القريب من السواحل الأوروبية، وغياب مؤسسات الدولة فيها وسهولة الدخول إليها؛ لغياب الأجهزة الأمنية[1].

حيث سنتناول في هذه الدراسة أثر الانقسام السياسي في ليبيا على زيادة الهجرة الغير شرعية، ومعاناة البلاد والمهاجرين من هذا الانقسام[2].

ـ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في رصد أكثر المشاكل التي تواجه مؤسسات الدولة من حيث أعداد المهاجرين الداخلين والخارجين في ظل الانقسام السياسي، وغياب التواصل بين أجهزة الدولة ودول الجوار، ومعرفة أثر الهجرة الغير شرعية على كيان الدولة الليبية.

ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول للأهداف الآتية:

- معرفة أثر الانقسام السياسي على ازدياد الهجرة الغير شرعية.
- معرفة إلى أي مدى أثر الانقسام السياسي على ازدياد أعداد المهاجرين.
- التعرف على أسباب الهجرة، والمشاكل التي تواجهه المهاجرين.
- معالجة السياسات الحكومية للهجرة في ظل الانقسام السياسي.

ـ مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول مدى أثر الانقسام السياسي في ليبيا على الحد من، أو المساعدة على زيادة تدفق المهاجرين إلى البلاد في ظل تضارب البيانات والمعلومات على أعداد الداخلين والخارجين، وكذلك أماكن احتجازهم من قبل السلطات الأمنية إن وجدت في بعض الأماكن، وكيف أثرت وتأثرت بعد الانقسام.

---

(1) محمد إمحمد أبوزيد ، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 41.
(2) محمد إمحمد أبوزيد، مرجع سبق ذكره ، ص44.

- فرضية الدراسة:

أدى الانقسام السياسي إلى تفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية في ليبيا؛ نظراً لتشظي سلطة الدولة وانهيار الأجهزة الأمنية.

- منهجية الدراسة:

1- المنهج الوصفي و التحليلي: في هذه الدراسة نحتاج إلى المنهج التحليلي لما تتطلبه حالة الدراسة من تحليل للأسباب التي أدت إلى الانقسام السياسي، وما ترتب عليه من تدفق المهاجرين الغير شرعيين، وتدهور الوضع الأمني، وعدم السيطرة على كامل الحدود والتراب الليبي[3].

2- المنهج التاريخي: يهدف إلى التعرف على نشأة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، وتتبع حركة نموها وتطورها، والآليات المتحكمة في هذا التطور من خلال الأسباب والعوامل الفاعلة التي أوجدتها، وبالتالي يمكن أن نصل إلى فهم لهذه الظاهرة [4].

- محاور الدراسة:

1- أسباب الانقسام السياسي؟

2- الأوضاع الداخلية في ليبيا وأثرها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- أثر الانقسام السياسي على الهجرة غير الشرعية.

- مصطلحات الدراسة:

الهجرة في اللغة: تعني هجر بهجر هجراً، وكذلك تعني الخروج من أرض إلى أرض.

- التعريف الاصطلاحي للهجرة:

يختلف تعريف الهجرة باختلاف المناظرين.

الهجرة لفظ منشق من الكلمة الثلاثية (هجر) معناها الرحيل عن المكان أو التخلي عن شيء ما، وأيضاً تعرف الهجرة بأنها انتقال الأفراد من مكان إلى أخر بغرض الاستقرار في مكان جديد (معجم المعاني).

اصطلاحاً: عبارة عن الرحيل من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول[5].

إجرائياً: تعرف بأنها عملية انتقال الأفراد من بلد وإليه بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقات الرسمية، ودون اللجوء إلى الطرق الرسمية[6].

وتعرف أيضاً: إن كل حركة من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة تجب هجرة دائمة، وأقل من سنة هجرة مؤقتة.

كما عرفها الأخصائي في مجال الهجرة إدواردو جيرويتمي:

الهجرة غير الشرعية هي كل حركة سكانية دولية تتم خارج ما تتطلبه القوانين في دول الانطلاق، أو الوصول، أو هما معاً في دول العبور، وبهذا المعنى هي نتيجة للقوانين التي وضعت لردع توافد المهاجرين، وهي عبارة عن جريمة ضد سيادة الدولة[7].

([3]) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، ط5، 1961، ص116.
([4]) صلاح مصطفى الفول، منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتاب، القاهرة، 1982، ص 59.
([5]) القبروز أبادي مجد الدين محمد، القاموس المحيط الجزء الثاني، دار الفكر بيروت، بدون سنة طبع، ص 157.
([6]) علي عبد الرازق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 1988، ص218.
([7]) على عبد الرازق، المرجع السابق، ص 30.

المحور الأول:

- **أسباب الانقسام السياسي:**

تمهيد:

دخلت ليبيا حالة من التجاذبات السياسة والجدل الدستوري المعقد، والناتج أصلاً عن تعدد الحكومات وارتباطاتها المختلفة بأجسام تشريعية وأجنحة عسكرية وأمنية كثيرة ومتعددة، وتحالفات داخلية وخارجية، مما يتضح وجود انقسام كبير جداً بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في البلاد، وهذا الانقسام الحاصل هو ناتج عن ما حصل في السابق بين شرعية كل من المؤتمر الوطني العام الذي يرى في نفسه جهة شرعية، ومجلس النواب الليبي الذي يعتبر نفسه جسماً تشريعياً منتخباً أيضاً، وانبثقت عنه الحكومة المؤقتة وهي الحكومة الشرعية في البلاد، ولكن ليس لديها سيطرة على العاصمة والمناطق المحيطة بها، وعوضاً عن ذلك اتخذ من مدينة طبرق مقراً له وليس مدينة بنغازي كما ينص المشرع الدستوري، وفي الوقت نفسه استمر ما يسمى المؤتمر الوطني العام الجديد في وجوده القانوني كممثل للمؤتمر الوطني المنتهية ولايته[8].

والذي جرى حله بعد انتخابات 2014م لكن أعيد انعقاده من قبل أقلية من أعضائه، إلى أن تم توقيع اتفاق الصخيرات في المغرب، وأعلنت المحكمة العليا في طرابلس والتي تسيطر عليها الميلشيات والمؤتمر الوطني أن مجلس النواب المنعقد في طبرق غير دستوري وكذلك الحكومة المنبثقة عنه في نوفمبر 2014م، ولكن الحكومة رفضت الحكم الصادر والذي أُعلن تحت التهديد بالسلاح، بالإضافة إلى أن أجزاء من البلاد هي خارج سيطرة الحكومتين حيث تقوم بعض الميلشيات القبلية والإسلامية والمتمردين بإدارة هذه المدن[9].

حيث قامت بعثة الأمم المتحدة برعاية محادثات سلام بين الفصائل المتمركزة في طبرق وطرابلس، ثم التوصل إلى اتفاق، ومن ثم التوقيع على تشكيل حكومة مؤقتة في ديسمبر 2015م بموجب شروط الاتفاق ومجلس رئاسي مكون من تسعة أعضاء، بينما الحكومة المؤقتة التي أطلق عليها اسم حكومة الوفاق الوطني تشكل من 17 وزيراً، وبهدف إجراء انتخابات جديدة في غضون سنتين وفي 5 أبريل 2016م وصل أعضاء الحكومة الجديدة إلى طرابلس وظل الخلاف قائماً بخصوص بنود الاتفاق والخلاف على الشرعية، وليظل الانقسام السياسي والمؤسسات في البلاد بين حكومتين هما: الحكومة الليبية في البيضاء بدعم من مجلس النواب في طبرق، وحكومة الوفاق التابعة للمجلس الرئاسي في طرابلس[10].

المحور الثاني:

- **الأوضاع الداخلية في ليبيا:**

تُعد الهجرة الغير شرعية من الظواهر المنتشرة على مستوى العالم قديماً، وليبيا ليست بمعزل عن هذه الدول، ولكن مع اختلاف الأسباب بالنسبة للمهاجرين الذين يبحثون عن مصادر أفضل للدخل، أو لأسباب أمنية وسياسية هرباً من الحرب والقتل والتخريب، وأصبحت الهجرة في الآونة الأخيرة ذات أبعاد مخيفة في ظل تزايد أعداد المهاجرين، ويمكن القول أن هذه الظاهرة بدأت في ليبيا منذ عام 1951م حيث تعد حديثة، ولكنها تزايدت في مطلع السبعينات من القرن الماضي وتحديداً في ظل ظهور النفط والبرامج التنموية، وأخذت هذه الظاهرة بالنمو مع تحول ليبيا من بين الدول الفقيرة التي كانت تعيش على المساعدات الخارجية إلى الاستقلال؛ لتصبح

([8]) عبد السلام محمد مخلوف، إبراهيم الرياحي، تعدد الحكومات وأثرة على مبدأ السيادة الوطنية، دراسة تحليلية للواقع الليبي، المركز الديمقراطي، برلين، 2020.

([9]) نسمه زيدي، الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية ليبيا نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة محمد خضير، مسكرة، الجزائر، 2015، ص32.

([10]) عبد السلام محمد مخلوف، مرجع سابق ذكره، ص 22.

دولة منتجة ومصدرة للنفط، حيث أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية تطورات وفق عوامل داخلية وخارجية[11]، وفي ظل ما شهدت ليبيا منذ عقود من أثار محتملة في العديد من الجوانب فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ستكون ذات تأثير على مواقف وسياسات السلطات الرسمية داخل ليبيا، ومن ناحية أخرى فإن هذه المواقف ستعكس مدى إدراك صانعي القرارات في ليبيا لإعادة النظر في الهجرة الغير شرعية التي تشهدها المنطقة، ففي ظل ما تشهده ليبيا من تطورات سياسية فإن الهجرة غير الشرعية مرت بعدة مراحل:

المرحلة الأول:

بدأت في عام 1969م وانتهت عام 2011م، وفي هذه الفترة كانت الأجهزة الأمنية تقبض بقواتها وأجهزتها الأمنية على كامل الحدود والأراضي الليبية، وكذلك الحدود البرية والبحرية وقيام عدة اتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا[12].

المرحلة الثانية:

وهي بدأت منذ 2011م حيث بدأ عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني، الأمر الذي انعكس على مجريات الهجرة الغير شرعية من خلال عدم قدرة السلطات الموجودة في فرض سيطرتها على الوضع الأمني، ونتيجة لذلك فقد ظهرت العديد من الظواهر كتجارة الأسلحة والإتجار بالبشر، وقد شكلت عملية عدم ضبط الحدود البحرية والبرية لليبيا الممتدة على مساحة واسعة والقريبة من الشواطئ الأوروبية فرصة للمهاجرين الغير شرعيين للهجرة إلى أوروبا[13]، وقد كان لسقوط النظام السياسي في ليبيا عام 2011م مجالاً واسعاً لدخول ليبيا والانتقال إلى السواحل الإيطالية رغم الاتفاقية الموقعة بين ليبيا وإيطاليا التي يتم بموجبها إعادة المهاجرين إلى ليبيا؛ إلا أن انهيار النظام الليبي ساعد على ارتفاع موجات الهجرة الغير شرعية إلى ليبيا[14].

وتوجد عدة أسباب أدت إلى زيادة أعداد المهاجرين، ومن أهم هذه الأسباب:

أولاً: أسباب استراتيجية:

تعد الأسباب الاستراتيجية المرتبطة بالموقع لليبيا حيث تقع بمحاذاة السواحل الأوروبية والإيطالية بشكل خاص، أهم أسباب الهجرة الغير شرعية.

أ- قرب ليبيا من السواحل الإيطالية، حيث أن موقع ليبيا الاستراتيجي القريب من السواحل الإيطالية وخاصة سواحل المنطقة الغربية التي تمكن المهاجرين من سهولة الوصول إلى أوروبا.

ب- الانفلات الأمني، حيث أن القوى الأمنية وعدم السيطرة على حدودها شجع المهاجرين على استغلالها في الانتقال إلى أوروبا.

ج- غياب السلطة الليبية الموحدة التي تطبق الأنظمة والقوانين، شجع دخول المهاجرين لليبيا بسهولة والانتقال رغم ما يتعرضوا له من مخاطر أثناء التنقل[15].

ثانياً: الأسباب الاجتماعية:

تعد الأسباب الاجتماعية من الأسباب المهمة للهجرة غير الشرعية لليبيا:

([11]) محمد إمحمد محمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 63-65.
([12]) عبد السلام محمد مخلوف، مرجع سابق ذكره، ص 12.
([13]) محمد فتحي عبد، عصابات الأجرام المنظم ودورها في الإتجار بالأشخاص ، مكافحة الإتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 13.
([14]) محمد أبوزيد، مرجع سبق ذكره،ص83.
([15]) عبد السلام محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 98.

أ- الفقر والبطالة لدول العالم الثالث وخاصة دول أفريقيا، حيث شكلت البطالة عامل اندفاع للبحث عن عمل وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

ب- النمو السكني المضطرب، حيث تعيش الدول الأفريقية نمو سكانياً غير منتظم دفع كثير من الشباب للبحث عن العمل.

ج- صعوبة الحياة في الدول المتخلفة، وغياب التنمية الاقتصادية، وإهمال الخطط الاقتصادية، والاجتماعية[16].

ثالثاً: الأسباب السياسية:

ترتبط الأسباب السياسية بغياب كلاً من المنظومة الديمقراطية، والمشاركة السياسية والمشاركة للسلطة، وعملية الانتخاب، والانتقال السلمي للسلطة بشكل الاضطهاد السياسي.

أهم الأسباب:

أ- الصراعات الداخلية، إن أغلب النسيج الاجتماعي لدول أفريقيا هو نسيج قبلي، مما شكل مجالاً للصراع بين القبائل والبحث عن الأمن والسلام من خلال الهجرة إلى أوروبا.

ب- انتشار الفوضى وانعدام الأمن وتفشي الفساد الإداري والمالي.

ج- البحث عن الحرية، تعد الحرية من أهم متطلبات الإنسان ولو في ظل الفقر بعض المواطنين يبحثون عن الحرية الدينية، أو الأيديولوجية وخاصة الأقليات العرقية[17] .

الأوضاع الداخلية:

بطبيعة الحال فإن غياب السلطة وفقدان القانون ومن ثم سيادة الفوضى والانفلات الأمني اللذان يعمان البلاد شكل التحدي الأكبر الذي واجه الحكومة؛ وذلك بسبب وقوع الأسلحة بأيدي المواطنين بشكل عشوائي، وانتشار ظاهرة السرقة وانتشار جرائم القتل والاعتداءات، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والخروج عن القانون وانتشار ظاهرة التهريب والهجرة الغير شرعية، وعدم وجود جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد[18].

ولقد شكل غياب الحكومة وعدم وجود سلطة مركزية إلى انتشار الفوضى مما يشير إلى عجز النظام السياسي الليبي بسبب ضعف المؤسسات الداخلية عن إجراء ما يلزم بخصوص مواجهة الفوضى الناتجة عن الانفلات الأمني، وهذا التراجع يعمل على توسيع دائرة الصراع، لذلك فإن العنف السياسي يشكل حالة من عدم الاستقرار ويدفع الأطراف الخارجية للتدخل، ويعود هذا الانفلات إلى عدة أسباب[19].

أولاً: أسباب داخلية:

وهي ترتبط بأسباب متنوعة ومشاكل داخلية بين أجهزة الدولة والميلشيات، بالإضافة إلى ارتباطاتها بنتاج أزمات سياسية تحكمها أنظمة فاسدة، واعتمادها على الدور الأمني في إدارة مؤسساتها، مما شكل تصدعاً في الوضع داخل المجتمع والسلطة، ويمكن تحديد الأسباب الداخلية كالآتي:[20]

([16]) البشير الكون، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الأفريقية، مجلة دراسات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، السنة الثامنة، العدد 28، 2007، ص 52.

([17]) بشير عبد السلام الدرسي، الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، الأبعاد وتداعيات، طرابلس، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2018، ص 55.

([18]) عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا، واقع رؤية ، جامعة بنغازي، ص65.

([19]) محمد إمحمد أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

([20]) عبد السلام مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

1- غياب المشاركة السياسية، حيث تشكل عملية عدم المشاركة السياسية حالة من الاحتقانات السياسية لدى أفراد المجتمع الليبي، مما أدى إلى الاستياء والتباين في الأفكار بين أفراد الشعب.

2- تفشي ظاهرة الفساد بكل الأنواع إدارياً، وسياسياً، واجتماعياً مما شكل حالة من الاستياء لدى أفراد الشعب[21].

3- غياب الإعلام الحيادي والصادق في نقل المعلومات بشكل واضح، مما غيب الثقة بين الشعب والإعلام.

4- ضعف الأجهزة والهياكل الأمنية، وذلك بسبب تغول الفساد وتعقيد الملف الأمني في ليبيا وتشابكه؛ بسبب تدخل عناصر عدة وتراجع عمل المؤسسات في الدولة، وغياب التنسيق بينها، سواء كانت مؤسسات أمنية أم عسكرية أم استخباراتية كل هذا أدى إلى تراجع الأجهزة الأمنية في تنفيذ دورها.

5- ارتفاع معدلات التضخم، لقد تفاقمت معدلات تضخم الإنفاق العام بسبب العجز في الميزانية العامة للدولة، مما شكل تغير هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التنموي، فقد شهد عام 2011 عجزاً بلغ 55.6 مليار دينار، وقد استمر العجز إلى عام 2014 حيث وصل بمقدار 271.22 مليار دينار، ويعود تراجع الإنتاج والصادرات النفطية في ليبيا بسبب الأوضاع الغير مستقرة مما أدى إلى إغلاق الموانئ النفطية، وعدم القدرة على تعبئة أيه موارد مالية بديلة.

لقد شكلت الفوضى والانفلات الأمني ترديا على الحدود الليبية مما شكل أزمة خانقة لعملية ضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، حيث تبلغ ساحات طول الحدود الليبية 4300 كيلومتر، وهي حدود غير مضبوطة وتسيطر عليها مجموعات مسلحة من القبائل الليبية مثل التبو والطوارق الذين ينتشرون على الحدود الجنوبية الشرقية لليبيا وشمال تشاد والنيجر، أما قبيلة الطوارق البالغ عددها 1.2 مليون يتوزعون على مالي والنيجر والجزائر وليبيا وبوركينافاسو.

ولقد أدت الفوضى على الحدود الليبية ممارسة الأعمال الغير مشروعة، مثل: تهريب البشر، وتهريب المخدرات من غرب أفريقيا، وتهريب الأشخاص والبضائع إلى أوروبا، بحيث انتهكت كل الحدود الليبية وأصبحت غير منضبطة مما عزز ذلك دخول المهاجرين الغير شرعيين إلى البلاد[22].

المحور الثالث:

- **أثر الانقسام السياسي على الهجرة الغير شرعية:**

كانت ليبيا على مدار السنين بلاد عبور تاريخي للمهاجرين الغير شرعيين من القارة الأفريقية وبعض دول آسيا الفقيرة نحو أوروبا، ولكن بعد سقوط نظام معمر القذافي أخذت هذه الهجرة وتيرة أخرى يتاجر من خلالها، حيث جاء الربيع العربي وبدأت الحروب في بعض الدول العربية وأصبح الألاف من الأشخاص يفرون من بلدانهم نحو أوروبا [23].

وتاريخياً تعد ليبيا بلاد عبور للمهاجرين الأفارقة؛ بسبب موقعها الجغرافي قربها من سواحل أوروبا، ولكن عمليات الهجرة تصاعدت وبشكل كبير فأصبحت تجارة الهجرة الغير شرعية مربحة جداً بالنسبة لبعض الميلشيات التي أصبحت تتاجر بحياة الألف من الأشخاص مقابل الأرباح المادية، حيث لا تبتعد السواحل الليبية أكثر 300 كلم من جزيرة لامبيدوزا

([21]) عاشور شوايل، مرجع سبق ذكره، ص 20.
([22]) طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا متقلبة، دار الفكر، الإسكندرية، 2009، ص 36.
([23]) طارق عبد الحميد الشهاوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الإيطالية التي تشهد وصول ألاف المهاجرين من الأفارقة ومع ساحل طوله 1770 كم بهذا أصبحت ليبيا نقطة انطلاق المهاجرين الغير شرعيين الذين يقاومون عبور البحر المتوسط في رحلة محفوفة بالمخاطر للوصول إلى أوروبا، ومنذ سقوط النظام السابق لم يعد الليبيون قادرين على السيطرة على حدودهم البرية والبحرية، حيث تتشارك ليبيا بطول حوالي 5000 كم مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس، حيث يتم نقل المهاجرين إلى المناطق الحدودية ومن ثم يتم توزيعهم حسب مناطق تصدير الهجرة الغير شرعية في المدن الشمالية[24].

ـ مناطق التصدير الغير شرعية عبر ليبيا:

منطقة القرن الأفريقي:

أثيوبيا – اريتريا – الصومال – السودان.

منطقة الساحل الإفريقي:

النيجر – بوركينافاسو – نيجيريا –الكاميرون.

منطقة الشرق المتوسط الأوسط:

سوريا – فلسطين – مصر – اليمن

المغرب العربي:

المغرب ـ تونس ـ الجزائر

يمر المهاجرون عبر ليبيا بثلاث مراحل بدءاً من الدول المصدرة للهجرة ووصولاً إلى الشواطئ الشمالية للمتوسط، من خلال مهربين متخصصين في إيصال المهاجرين إلى نقطة محددة، حيث يحول المهاجرين من مهرب إلى آخر على طول الرحلة[25].

أولاً: منطقة القرن الإفريقي:

نقاط تجمع المهاجرين من هذه المنطقة هي مدينة "كسلا" وجنوب كردفان في السودان يتكفل كل مهاجر بإيصال نفسه إلى إحدى المدينتين، حيث يقوم المهربون السودانيون بإيصالهم لدارفور و تستغرق الرحلة مدة تتراوح بين 10 أيام إلى أسبوعين وتكلفتها من 30 – 80 دولار أمريكي[26]، ومن دارفور يقوم مهربون سودانيون بتوصيل المهاجرين بواسطة شاحنات إلى المنطقة الحدودية الليبية السودانية عبر طرق ترابية غير ممهدة قد تستغرق الرحلة أسبوعاً أو أقل، وتكلفت الرحلة ما بين 80 إلى 150 دولار أمريكي، يقدم المهربون الرشاوي إلى رجال الدوريات حرس الحدود السوداني في حالة تصادفوا معهم، من ثم نقلهم إلى المنطقة الحدودية مع ليبيا وهي مدينة الكفرة ويقوم المهربون الليبيون من سكان المدينة وتحديداً قبيلتي التبو والزوية بتوصيل المهاجرين في شاحنات، وقد تستغرق الرحلة عدة أيام وتكلف 150 دولار أمريكي ويكون المهربون غالباً تابعين لميلشيات مسلحة أو تحت حماية ميلشيات معنية يدفعون لها مبالغ مالية مقابل حمايتهم، ويتم التنسيق بين المهربين عبر هواتف الأثرياء، والشاحنات مزودة بأجهزة تحديد الموقع عبر الأقمار الصناعية(جي سي أس)، ويصل المتسللون إلى الكفرة ثم إلى منطقة اجدابيا ومنها إلى المنطقة الغربية، وخاصة الزاوية القريبة من أوروبا[27].

([24]) عمران عبد السلام الصفراني، حسين صالح جوان، الهجرة الدولية إلى ليبيا، المنظمة الدولية، طرابلس، 2008، ص 13-15.
([25]) عمران عبد السلام الصفراني، مرجع سبق ذكره ص27.
([26]) مصباح أبو خشيم وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا ، المقترحات والحلول، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، جامعة العلوم الماليزية ، ص163.
([27]) عمران عبد السلام الصفراني، مرجع سبق ذكره، ص72.

منطقة الساحل الإفريقي:

مهاجرو النيجر ومالي وبوركينافاسو يتجمعون في مدينة اغاديس في شمال النيجر، ومن ثم يقوم مهربون من الطوارق والقاعدة في بلاد المغرب العربي بتهريبهم في رحلة طويلة إلى مدن الجنوب الليبي (القطرون - وأم الأرانب) والجزء الثاني من الرحلة يكون مشياً على الأقدام، وفي الفترة المسائية لتجنب دوريات حرس الحدود الليبي التابعة لبلديات الجنوب، وفي هذه المرحلة قد يموت بعض منهم عطشاً في الصحراء؛ لأن الرحلة تستغرق أسابيع إلى سبها أو أوباري أو المدن المجاورة، وعادة ما يقوم المهاجرون بالعمل لفترة من الزمن أو سنوات في ليبيا بعد الوصول إليها ليحصل على المال اللازم لإكمال بقية الرحلة إلى أوروبا[28].

ثالثاً: منطقة الشرق الأوسط:

غالباً ما يأتي المهاجرين منها بشكل فردي عبر منافذ الدخول لليبيا، وفي ليبيا يتواصلون مع المهربين للقيام بالترتيبات واستلام التعليمات، تعد جمهورية مصر من أكثر الدول العربية تدفقاً للهجرة الغير شرعية وقد دفعت البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة للبحث عن حياة أفضل، فمئات المهاجرين المصريين يأتون عبر الصحراء، مجازفين بأرواحهم في حقول الألغام ومطاردات أمنية' وقد يتيه بعضهم في الصحراء وقد عانى المهاجرين المصريين صعوبات عدة في الوصول إلى ليبيا.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية في منع الهجرة الغير شرعية من قبل قوات الجيش الليبي والمصري، فإن عصابات التهريب تنجح في كل مرة في إيجاد وسيلة لتهريب المهاجرين قد تكون عن طريق البحر، حيث يستخدم مراكب الصيد المصرية في نقل المهاجرين إلى الشواطئ الليبية، أو عن طريق المنافذ البرية مثل منفذ السلوم، وفي منطقة خطر حيث يكثر فيها الألغام، بالإضافة إلى منطقة الجنوب واحة سيوه أو بحر الرمال ثالث أهم ممرات الهجرة الغير شرعية، ويتم اللجوء إليها بعد تضييق الخناق من قبل حرس الحدود المصرية على مهربي القرى الحدودية، أو عن طريق السودان تتم بشكل شرعي من مصر إلى السودان، وبشكل غير شرعي من السودان إلى ليبيا من خلال المرور من أسوان والطرق الصحراوية المشتركة بين مصر والسودان من السودان إلى ليبيا عبر منافذ مشتركة مع الجانب الليبي وصولاً إلى الكفرة.

وقد حذرت الحكومة المصرية المصريين من الانصياع وراء عصابات ترويج السفر إلى ليبيا التي تقوم بتسفير المصريين عبر مسارات صحراوية، ومن ثم تتركهم في الصحراء يواجهون مصيرهم مما يؤدي تعرض حياتهم للخطر، وعند الوصول إلى ليبيا قد يتم اعتقال بعضهم من قبل ميلشيات جهوية أو قبلية أو عصابات تجار البشر، ومن ثم يتم تجميعهم ووضعهم في أماكن يطلق عليها مخازن، ويقوم المشرفين عليها بتعذيبهم حتى الموت، وابتزازهم وقد يخضع لأعمال عنف بدون سبب أقترفه، ومن خلال زيارتي لمركز الهجرة الغير شرعية بمدينة شحات قابلت أحد المهاجرين وهو يمني الجنسية حيث أدلى إلى بعض المعلومات عن أحد هذه المخازن في الشرق الليبي حيث تم اعتقاله من قبل مجموعة في منطقة بير الأشهب هو وسبعين آخرين وتم وضعهم في هذا المخزن وتعذيبهم مقابل دفع الأموال وتعرضهم لمعاملة غير إنسانية حيث يتم تقديم وجبه واحدة يومياً وهذه الوجبة لمدة أسبوع وهي عبارة عن جبنه وقليل من الخبز وتتم عملية التعذيب بشكل دوري كل يوم في الأسبوع وعلماً أن هذا المهاجر دخل إلى ليبيا بصورة رسمية وأوراق ثبوتية إلا أنه أضاعها أثناء اعتقاله بالإضافة إلى وجود عدة مخازن في المنطقة الشرقية من البلاد ومنها على سبيل المثال لا الحصر منطقة الأبرق - البياضة - تاكنس - المخيلي ففي كل هذه المناطق توجد مخازن الهجرة غير الشرعية كما هو الحال في مناطق

([28]) محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 49/48، خريف 2009، شتاء 2010 ، ص80.

الغرب الليبي حيث يتم بيع البعض واستغلالهم في ظروف غير إنسانية كما يضطر البعض إلى الانضمام إلى الميلشيات المسلحة للقتال معها[29].

ويمكن القول أن الهجرة إلى ليبيا لا تحصل دائماً بطرق غير قانونية بل يصل بعض المهاجرين بطريقة قانونية وهنا يتحول غير شرعي [30].

وذلك من خلال انتشار مكاتب استقدام اليد العاملة الأجنبية، والإقبال على استصدار تراخيص لفتحها تقوم باستجلاب عمالة من بنغلاديش ودول إفريقية مختلفة، ومن خلال هذه المكاتب يظهر لهم أنهم وصلوا إلى ليبيا بهدف الهجرة إلى أوروبا بواسطة قوارب الموت[31].

ثانياً: الانتقال إلى الساحل الليبي:

ينتظر المهاجرون انتقالهم من المدن الحدودية بالجنوب والجنوب الغربي الليبي إلى مدن الشمال حيث تتم العملية بشكل فردي أو جماعي وتتكفل به الميلشيات الساحلية بمقابل مالي، يصل المهربون وتجار البشر المهاجرين بواسطة شاحنات إلى المدن الساحلية ويكون هؤلاء المهربون تحت حماية إحدى الميلشيات، ويتم تجميعهم في مزارع أو استراحات في مدن الخمس والقربولي وطرابلس وصبراتة والزاوية حتى يكتمل العدد لبدء رحلة الموت.

هذه المرحلة تقوم بها الميلشيات المسلحة في مدن الغرب الليبي التي تجني الأموال من وراء عائدات سنوية تراوح بين 500 إلى 100 مليون دولار أمريكي، وتتضمن هذه ميلشيات مهربين من أصحاب القوارب من ليبيا وتونس ومالطا وصقلية ومصر.

والعائدات من هذه التجارة تصل إلى 1.0 ، 0.5 دولار أمريكي هي عائدات الجانب الليبي، والتي يذهب قرابة ثلثها إلى التنظيمات الجهادية المتطرفة.

وبعد تجميعهم يتم نقلهم لأحد المراكب البحرية المعدة لهذا الغرض والإبحار إلى جنوب أوروبا، والذي يكون غالباً إلى إيطاليا وهكذا قد يكون المركب المعد غير صالح للملاحة، ولكن لعدم اهتمام المهربين بوصول المهاجرين الغير شرعيين سالمين، فيصعد المهاجرين إلى المركب فيما يزيد في الحمولة المقررة بها، ويتعرض المركب للغرق، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.

في يونيو 2012م فقد 270 شخص على الأقل في غرق قارب كان يقل 700 شخص قبالة السواحل التونسية، وفي يونيو 2012 عطل زورق مطاطي بين ليبيا وجزيرة لابيدوزا قبالة السواحل الإيطالية وفقد 54 شخصاً.

في 15 - 14 - ديسمبر 2012م مقتل 21 شخصاً على الأقل وفقدان ستة بعد غرق 54 قبالة جزيرة ليسيوس اليونانية.

في أغسطس 2013م غرق ستة مهاجرين وإنقاذ 94 قبالة شاطئ كانانا بجزيرة صقلية.

في 13 أكتوبر 2013م مقتل 366 شخصاً ونجاة 155 بعد غرق سفينة قبالة جزيرة لامبيدوزا[32].

في 20 يناير 2014م غرق 12 شخصاً من بينهم تسعة أطفال عندما انقلب قارب بالقرب من جزيرة يونانية.

([29]) تمت هذه المعلومات من خلال المقابلة الميدانية بمركز الهجرة غير الشرعية وكانت بحضور رئيس مركز الهجرة غير الشرعية بمدينة شحات وهو العميد/ رمزي رمضان الحاسي.

([30]) محمد إمحمد أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص121.

([31]) رامي عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلاد المغرب العربي ، دراسة حالة ليبيا كدولة عبور، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2009، ص 29.

([32]) تقرير حول الهجرة غير الشرعية، بين غير منشورة، إدارة الشئون الأوروبية ، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، طرابلس ، ليبيا، 2016.

في 15 أبريل 2015م وصول سباحين قرب سواحل جزيرة صقلية وأخبروا السلطات الإيطالية أن مهاجرين مسلمين ألقي بهم في البحر إثر شجار نشب بينهم على متن قارب يقل مهاجرين أفارقة.

وفي يوليو 2019م نقلت البحرية الليبية ومهاجرين غير شرعيين من جنسيات عربية وإفريقية وعددهم كان ما بين 90 – 100 على متن زورق مطاطي وتم إنقاذهم.

وحسب تصريح مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في شهر يناير أن 1040 مهاجر أوقفهم خفر السواحل وتم إعادتهم إلى السواحل الليبية[33].

ـ الخاتمة:

وفي خاتمة هذه البحث لقد تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

1- نتيجة الانقسامات السياسية التي تعاني منها البلاد أدت إلى غياب هيبة الدولة وفرض سيطرتها على أراضيها وغياب الأجهزة الأمنية.

2- تبين من خلال الدراسة أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين يفضلون الهجرة عبر ليبيا؛ وذلك لغياب الأجهزة الأمنية وقربها من السواحل الأوربية.

3- وجود العديد من مخازن المهاجرين في المنطقة الشرقية والخارجة عن سيطرة الحكومة الليبية، وعدم قدرة الأجهزة في التعامل مع هذه الأماكن.

4- نظراً لقرب السواحل الغربية من أوروبا ينقل المهاجرين من شرق البلاد إلى غربها.

5- من خلال الدراسة اتضح أن أغلب الشباب الليبي يعمل في الهجرة غير الشرعية كمصدر للرزق.

6- إن وجود العامل القبلي المسيطر في المنطقة الشرقية قد حد من تدخل الأجهزة الأمنية لاقتحام مخازن المهاجرين فيها.

7- توضح الدراسة أن دور المنظمات الدولية هو دور إنساني فقط.

ـ قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، ط5، وكالة المطبوعات، 1961م.
2. بشير عبد السلام ، الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، الأبعاد وتداعيات، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، طرابلس، 2018م.
3. صلاح مصطفى الفول، منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتاب، القاهرة، 1982م.
4. طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا متقلبة، دار الفكر، الإسكندرية، 2009م.
5. عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا، واقع رؤية، جامعة بنغازي، 2014م.

(33) تقرير حول الهجرة غير الشرعية، بين غير منشورة، إدارة الشئون الأوروبية ، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، طرابلس ، ليبيا، 2016.

6. عبد السلام محمد مخلوف، إبراهيم الرياحي، تعدد الحكومات وأثره على مبدأ السيادة الوطنية، دراسة تحليلية للواقع الليبي، المركز الديمقراطي، برلين، 2020م.
7. عمران عبد السلام الصفراني، الهجرة الدولية إلى ليبيا، المنظمة الدولية، طرابلس، 2008م.
8. محمد إمحمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2019م.
9. محمد شعبان الدرهوي، الهجرة غير الشرعية ومخاطرها الأمنية على ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، 2016م.
10. محمد فتحي عبد، عصابات الأجرام المنظم ودورها في الإتجار بالأشخاص، مكافحة الإتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. نسمه زبدي، الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية ليبيا نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، جامعة محمد حنفي، بسكرة، الجزائر، 2015م.
2. راضي عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلاد المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا كدولة عبور، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات، طرابلس، 2009م.

ثالثاً: الدوريات:

1. البشير الكون، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية، مجلة دراسات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، السنة الثامنة، العدد 28، 2007م.
2. مصباح أبو خشيم وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا، المقترحات والحلول، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 7، جامعة العلوم الماليزية .
3. محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 49/48، خريف 2009م، شتاء 2010م.

رابعاً: التقارير والبيانات:

1. تقرير حول الهجرة غير الشرعية بيانات غير منشورة، إدارة الشئون الأوروبية، وزارة الخارجية، طرابلس 2015م.
2. تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، بعنوان، الاتحاد الأوروبي يواجه خطر تفاقم الانتهاكات المروعة ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، بتاريخ 2016م.